أثر الأزمة في سورية وأهم المواقف الدولية والإقليمية منها

The impact of the crisis in Syria and the most important international and regional positions on it

إعداد

فـــداء الغضبان

Feda Alghadban

جامعة دمشق ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، قسم الجغرافية

Doi: 10.33850/ajahs.2022.213240

الاستلام: ١١ / ١١ /٢٠٢١ القبول : ٢١ / ١١ /٢٠٢١

الغضبان ، فداء (٢٠٢٢). أثر الأزمة في سورية وأهم المواقف الدولية والإقليمية منها. ***المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٦ (٢١) يناير، ١٦٥ – ١٩٠.

أثر الأزمة في سورية وأهم المواقف الدولية والإقليمية منها

المستخلص :

تركـت الأزمـات التـي تمـر بهـا البلـدان والحـروب التـي تخوضـها الـدول والحضـارات آثـاراً واضـحة فـي مجـالات الحيـاة المتنوعـة ، الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافية والعلمية ، وتأثرت بها الأجيال بمختلف الأعمار، تلك الأجيال التي تُعد أمل الأمة ومستقبلها والتي سيقع على عاتقها مهمة بناء مستقبل مزدهر وآمن. منذ بداية الأزمة في سوريا في عام ٢٠١١ ووصولاً لنهاية العام ٢٠١٨ م ، تعددت وتشعبت المواقف على مختلف أشكالها سواء أكانت دولاً مجاورة أم دول اقليمية أو دولية ، وكل ينظر إلى تلك الأزمة وسبل التعامل معها وفق مصلحته وما يراه مناسباً، لذلك نجد مواقف لدول عربية متباينة في بعض الأحيان ما بيم مؤيد ومعارض لما يحدث في سوريا وكل وفق مصلحة بلده . حيث لعبت وسائل الإعلام ولا تزال تلعب دوراً بارزاً في الأحداث في بلدنا ، فالإعلام الرسمي السوري إن وجود القنوات "المحرضة والمضللة" تشكل ٩٠% من الأزمة التي مرت بها سورية ، بعدما ابتعد هذا الإعلام عن الموضوعية في حربه النفسية لقلب الحقائق ، وتشريع التفتيت والإيحاء بضرورة تقسيم سورية والاعتداء على الرموز الوطنية مثل محاولة تغيير العلم الوطني والإساءة إلى الجيش العربي السوري وكافة منظمات الدولة ومؤسساتها الحكومية. إن إطلاق الأكاذيب والفبركات الإعلامية يندرج ضمن الحرب النفسية التي تهدف إلى التأثير على نفسية المواطنين السوريين لإسقاط سورية .

Abstract:

The crises experienced by countries and the wars that countries and civilizations are waging have left clear effects in the various fields of life, economic, social, cultural and scientific, and generations of all ages have been affected by them, those generations who are considered the nation’s hope and future and who will bear the task of building a prosperous and secure future. What happened on Syrian soil took the character of a crisis, which in turn led to an armed conflict.

Since the beginning of the crisis in Syria in 2011 and until the end of 2018, positions have varied and diversified in their various forms, whether they are neighboring countries or regional or international countries, and each looks at this crisis

and ways to deal with it according to his interest and what he deems appropriate. Sometimes they are not supportive or opposed to what is happening in Syria, each according to the interests of his country.

And since the media played and still play a prominent role in the events in our country, the Syrian official media said that the presence of "inciting and misleading" channels constituted 90% of the crisis that Syria went through, after this media strayed from objectivity in its psychological war to overturn the facts, legislate fragmentation and suggest the necessity of Dividing Syria and attacking national symbols, such as trying to change the national flag and insulting the Syrian Arab Army and all state organizations and government institutions. The release of lies and media fabrications is part of the psychological war that aims to influence the psyche of the Syrian citizens to bring down Syria.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في إظهار تأثير الأزمة على جميع مجالات الحياة ، وبينت دور الرئيس بشار الأسد في المواجهة والتصدي لهذه الأزمة وتسليط الضوء على الإجراءات التي تم اتخاذها للتصدي لها ، بأقل الأضرار والخسائر ، وإظهار مدى تأثير العقوبات التي فرضت على سورية خلال الأزمة والتي زادت من سوء الأوضاع الاقتصادية في الدولة . والتي كان يفترض أن تحل بالطرق والوسائل السلمية من دون أن يتطور الوضع ويصل لحد النزاع المسلح والحرب الإرهابية .

إشكالية البحث ومشكلته :

تتحدد مشكلة الدراسة بطبيعة الأزمة التي انتابت سورية والتي بدأت ملامحها منذ عام ٢٠١١م ،والطرق والأدوات التي وظفتها قوى المعارضة في سورية ، وطرق إدارة الحكومة السورية للأزمة والتي مازالت آثارها واضحة ومستمرة حتى يومنا هذا ، والتي كان لها آثار مأساوية دمرت أجزاء كثيرة من المناطق في سورية ، ومزقت نسيجها الاجتماعي . كما أن مشكلة البحث تتحدد بندرة التحليلات المتخصصة بإدارة هذه الأزمة تحديداً ، رغم كثرة ما كتب عنها في توصيفها كظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية تطورات ولكنها وصلت إلى حالة الحرب والنزاع المسلح .

فرضية البحث وتساؤلاته :

ينطلق البحث من فرضية : أن الأزمة كان بالإمكان تجاوزها لولا التدخلات الخارجية التي قدمت الدعم لبعض الفئات المعارضة داخل وخارج سورية ، وأدت لتفاقم الوضع وجعله أكثر سوءاً ، والتي ظهرت نتائجه بشكل واضح في جميع المجالات وفقدان السيطرة على أجزاء من سورية .

تساؤلات البحث :

١- ما المقصود بالأزمة الدولية وما طرائق إدارتها ؟
٢- ما طبيعة العلاقة بين سورية والمجتمع الدولي ؟
٣- ما المراحل التي مرت بها الأزمة في سورية ؟
٤- هل استطاع الشعب السوري التعايش مع اقتصاد الحرب ؟
٥- ما مدى تأثير وسائل الإعلام على إدارة الأزمة على سورية ؟

أهداف البحث :

يسعى البحث لتحقيق جملة من الأهداف أهمها :
١- الوقوف على المبادئ والقواعد التي يفترض إتباعها في إدارة الأزمة .
٢- التعرف على طبيعة الأزمة وأماكن امتدادها .
٣- إظهار دور الحكومة السورية في إدارة الأزمة .
٤- إظهار أثر الأزمة السورية على المجتمع المحلي والدولي .

الكلمات المفتاحية :

- أثر : effect
- الأزمة الدولية : international crisis
- طرائق إدارة الأزمة الدولية : international crisis management methods

مناهج البحث :

١- المنهج الوصفي التحليلي : استخدامنا المنهج الوصفي التحليلي في جمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة الجغرافية لتفسيرها وتحليلها بشكل علمي .
٢- المنهج الاحصائي : استخدم هذا المنهج لجمع البيانات ومعالجتها وربطها بالحقائق الموجودة .
٣- المنهج التاريخي : ويعتمد هذا المنهج على دراسة الأحداث والوقائع التاريخية باعتبارها تمثل نتائج فعل سياسي أقدمت عليه دولة ما أو مجموعة من الدول ، وبالتالي يتيح المنهج التاريخي للباحث القدرة على معرفة الأسباب والدوافع التي اسهمت في صياغة الأحداث والنتائج المترتبة عليها .

٤- المنهج المقارن : تم استخدام المنهج المقارن ، لتوضيح أوجه الشبه والاختلاف بين المناطق الادارية على مستوى المحافظات وحساب المتوسطات الإحصائية ووضع الرسوم البيانية المرتبطة ببعض موضوعات البحث.

بناءً على ما تقدم جاء البحث مكوناً من ثلاثة مباحث أساسية

المبحث الأول : سورية قبل الأزمة .

المبحث الثاني : سورية أثناء الأزمة .

المبحث الثالث : سورية بعد الانتصار على الإرهاب .

المقدمة :

تُعد دراسة الأزمة أحد الفروع الحديثة في العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة ، وقد تزايد الاهتمام بهذا الفرع في العصر الحديث نتيجة للمتغيرات والأحداث البالغة التعقيد التي شهدها النظام الدولي المعاصر ، ويُعرف علم الأزمة على أنه علم إدارة توازنات القوى ورصد حركاتها واتجاهاتها واستشراف نتائجها ، كما أنه علم التكيف مع المتغيرات وتحريك الثوابت وقوى الفعل في كافة المجالات البشرية : السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وغيرها (محمد صدام، ٢٠١٧).

من هنا يُعد موضوع الأزمة في سورية من الموضوعات الحيوية والمهمة ، في ظل التطورات المتسارعة في هذا العصر ، وفي ظل الاضطراب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والرغبة الكامنة عند البعض في حل الأزمة بوسائل عسكرية ، فقد أصبحت الأزمة شيئاً متوقعاً في أي زمان ومكان ، ولا يمكن إلغاؤها كظاهرة تتمحض عنها أنماط متعددة من التفاعلات السياسية الدولية ، فهي حاضرة بين وحدات المجتمع الدولي وفي المتجمعات الانسانية ، وذلك كلما ظهرت مؤشرات التباين والاختلاف وتصاعدت حدة التنافس ودرجات الصراع . فالأزمة حالة مستوطنة في المجتمع الدولي ، ويمكن توقع حدوثها كظاهرة طبيعية بين أعضاء الأسرة الدولية ، وإن كانت غير مرغوبة ، نظراً لما تنطوي عليه من خطورة عالية ، وإذ كانت الأزمة تمثل حالة كامنة ومستوطنة في المجتمع الدولي ، فإن هذا يدعو إلى ابتكار الوسائل والأساليب واتباع أنماط سلوكية بهدف التقليل من حدة مخاطرها ومنع تحول مسارها إلى حالة الحرب والمواجهات المسلحة .

بالرغم من الإقرار بعدم وجود ضمانات وافية لمنع الحروب بسبب تعدد مصادرها والدوافع التي تقود إليها ، إلا أن ذلك لا يمنع القول أن ثمة مبادئ أساسية وطرق فنية يمكن أن تقلل من احتمال اندلاعها ، وإن كان ذلك لا يلغيها ، وهذا ما يعرف بالأدب السياسي بإدارة الأزمة .

وإذا كانت الأزمة تمثل تحولاً مفاجئاً في العلاقات الاعتيادية بين دولتين ، أو انكسار حاد في العلاقة بين دولتين ، فإن الأزمة التي مرت بها سورية تعرضت إلى مثل هذا التحول ، ويمكن الإشارة إلى أن موضوع الأزمة في سورية يعد من بين أكثر الموضوعات تعقيداً .

في ضوء ما تقدم جاء هذا البحث لإلقاء الضوء على أسباب ونتائج ومظاهر الأزمة التي مرت بها سورية خلال العقد المنصرم ، والوقوف على الوسائل والأدوات التي تم اتباعها في مواجهة هذه الأزمة .

المبحث الأول : سورية قبل الأزمة :

تُعد سورية ذات أهمية جغرافية واستراتيجية في اشرق الأوسط مما جعلها محط الأطماع الاستعمارية عبر التاريخ ، لاسيما في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، فسورية دولة مهمة في الشرق الأوسط لعدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية واستراتيجية أعطى لها بعداً حيوياً ودوراً مهماً على الساحة الإقليمية .

- فترة الرئيس الراحل حافظ الأسد :

ظلت سورية منذ استقلالها عام ١٩٤٦ م ، في عداد الدول التي يسودها نمط الانقلابات العسكرية أو أسلوب تناقل السلطة بها ، حتى جاء الرئيس الراحل "حافظ الأسد" وسعى إلى ترسيخ دعائم الاستقرار السياسي والإبقاء على الوضع الذي دشنه ، ، حيث يعتبر أولوية قصوى بالنسبة للقيادة السورية .

- عهد الرئيس بشار الأسد :

شهدت سورية بداية القرن الحادي والعشرون مرحلة جديدة ، اتسمت بتحديث الأنظمة وتطوير السياسات بما يتناسب مع بناء الدولة العصرية ، وقد تمثل ذلك في منهج التطوير والتحديث الذي اعتمده الرئيس بشار الأسد ، وعمل من خلاله على تطوير الواقع وتحسينه .

فالتطوير والتحديث : منهج عمل دائم يهدف إلى تحقيق التقدم والازدهار ، من خلال مواكبة آخر المستجدات العلمية والتكنولوجية والإدارية في العالم والارتقاء الدائم بمستوى التخطيط والتنفيذ والأداء والرقابة .

فكان من أدوات عملية التطوير والتحديث التي اتبعها الرئيس بشار الأسد :

١- الفكر المؤسساتي .

٢- تطوير النظام الإداري : ويتطلب تأكيد سيادة القانون ، وتطبيق المعلوماتية واستثمارها ، وتطوير القوانين التي تتعلق بـ (القطاع العام ، المصارف ، المستوى المعيشي للمواطنين ، الاستثمار وغيرها .....) .

٣- المساءلة والمحاسبة : التي تبدأ بتأكيد دور الضمير وتنتهي بالمساءلة القانونية .

الفكر المؤسساتي : هو أحد أساليب إدارة الدولة ، ينطلق من أن كل مؤسسة تمثل كل الوطن مهما كان حجمها واختصاصها ، والعمل المؤسساتي عمل جماعي لا فردي ، وعمل مبني على الصدق والإخلاص في التعامل وعلى استغلال الوقت وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية وعقلية الدولة الزعامة ..... وهو لا ينفصل عن الفكر الديموقراطي بل يتقاطع معه في مواقع عديدة .
من خطاب القسم للسيد الرئيس بشار الأسد ١٧ / ٧ / ٢٠٠٠م

تميز عهد الرئيس "بشار الأسد " بفتور شديد مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ م ، وازداد تأزماً بعد إتهام سورية بالوقوف وراء اغتيال رئيس الوزراء اللبناني " رفيق الحريري " كما أنه فتح مخازن الجيش السوري للمقاومة اللبنانية في حربها عام ٢٠٠٦ م مع العدو الصهيوني .
قاد عملية التحديث والتطوير والعطاء والإصلاحات الشاملة التي تنطلق من الواقع وتهدف إلى تطويره ، لبناء سورية عصرية على مختلف الصعد: السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقضائية والثقافية والتعليمية التربوية والإعلامية والعطاءات للمرأة كونها بذرة المستقبل والتي تسهم بفعالية عالية في العمل والتنمية.
وقد حدّد سيادة الرئيس "بشّار الأسد" محاور أساسية متكاملة لعملية التطوير والتحديث ومن أبرزها :
١- طرح أفكارًا جديدة في كافة المجالات بهدف حلّ كافة المصاعب والمشكلات الراهنة .
٢- تطوير الأفكار القديمة وتجديدها بما يتناسب مع الأهداف الحاضرة والمستقبلية لبناء "سورية" على أسس عصرية .
وحدّد السيد الرئيس معايير التطوير والتحديث التالية :
المعيار الأوّل : هو عامل الزمن الذي يجب بنا أن نعمل على استغلاله بحده الأقصى لتحقيق الإنجازات التي تتطلّع إليها سورية وشعبها بأقصر مدّة ممكنة .
المعيار الثاني : وهو طبيعة الواقع الذي نعيش فيه ، والظروف الداخلية والخارجية التي تحيط بسورية.
المعيار الثالث : وهو الإمكانات المتوافرة بين أيدينا للانطلاق والوصول إلى الهدف المحدّد آخذين بعين الاعتبار أنّ الإمكانات ليست معطيات ثابتة بل هي قابلة للتعديل من خلال جهودنا وفعاليتنا .

المعيار الرابع : وهو المصلحة العامة للوطن والمواطن وفيها تلتقي كلّ المعايير السابقة ومن خلاله تتحدّد. وهي معيار وهدف في وقت واحد .

كما حدّد السيد الرئيس بشّار الأسد أدوات التطوير والتحديث والبناء. وركّز على أهمّيتها والتي من أبرزها الفكر المتجدّد : والذي يعني الفكر المبدع الذي لا يتوقّف عند حدّ معيّن ، ولا يحصر نفسه في قالب واحد جامد النقد البنّاء : حيث نحن في سورية بحاجة إلى النقد البنّاء وهو تماماً بعكس النقد الهدّام . والنقد يجب أن يؤدّي إلى خدمة المصلحة العامة ويساهم في مسيرة التطوير (مقالة بقلم مديرة قسم الشباب والجامعات، ٢٠٢١). قبل آذار من عام ٢٠١١ م كان قطاع الأدوية السوري يغطي ٩٠٪ من الحاجة المحلية ويصدر إلى ٥٤ دولة حول العالم ، كما أن نسبة الأمية اقتصرت على ٥٪ قبل أن تهدم الأعمال الارهابية أكثر من ٧٠٠٠ مدرسة ، كما جاءت محافظة حلب في الترتيب الأول من حيث تشغيل القوى العاملة ووصلت هذه النسبة إلى ٩٤٪ ،في حين أن الناتج المحلي تجاوز في سورية ، عام ٢٠١٠م ، نحو ٦٤ مليار دولار، ومساهمة الحكومة من الناتج الإجمالي وصلت إلى ٢٢٪ ، فيما حل القطاع النفطي السوري في المرتبة ٢٧ عالمياً من حيث الإنتاج ، الذي تجاوز الـ ٤٠٠ ألف برميل يومياً ، فيما بلغت الإيرادات النفطية ٧ ٪ من الناتج الإجمالي.

الإنتاج الكهربائي في سورية بلغ الـ ٤٦ مليار كيلو واط ساعي ، كان في عام ٢٠١٠ م كفيلاً ، ليس فقط بتغطية الحاجة المحلية ، وإنما كانت الدولة السورية تقوم بتصدير الفائض الى لبنان.عدد المدارس تجاوز ال ٢١ الف مدرسة ، فيما تضاءلت نسبة الأمية في البلاد إلى ٥٪ ، بعد أن كانت تبلغ ال ٧٠٪ عام ١٩٧٠، وذلك بنسبة تحسن قدرت بـ ٨٪ كل خمس سنوات ، حيث كان من ضمن الخطط الحكومية الطموحة أن تصل سورية إلى مرحلة محو الأمية بالكامل عام ٢٠١٥م ، إلا أن (الثورة المزعومة) كان لها رأي آخر، حيث دمرت الأعمال الإرهابية المدارس ، فيم استخدمت الكثير من المدارس كمنطلق لأعمال العنف (هشام الهبيشان، ٢٠١٥).

إن الأرقام التي أوضحها التقرير الأخير تظهر بشكل واضح لا يقبل الشك ،بأن الدولة السورية كانت تسير باتجاه زيادة نموها الاقتصادي والثقافي وحتى السياسي والاجتماعي ، وهذا بمجموعه أغضب القائمين على المشروع الامريكي –الصهيوني ، فهم لا يريدون رؤية دول قوية ومقاومة تحيط بالكيان الصهيوني ، هذه العوامل بمجموعها بالإضافة إلى مخطط تقسيم المنطقة العربية ، هو ما أدى بالنهاية إلى مؤامرة الحرب على سورية .

المبحث الثاني : سورية أثناء الأزمة :

بدأت الأزمة السورية في ١٥ آذار عام ٢٠١١ م ، وانطلقت في درعا بالجنوب الشرقي من سورية وامتدت إلى عدة مدن سورية ، رفعت شعار " الشعب يريد إسقاط النظام " وبسبب موقع سورية الاستراتيجي ، فإن الصراع عليها هو الأشد خطراً في الشرق الأوسط جغرافياً ، حيث تُعد سورية مهداً لعدة حضارات ، أبدعت في مجالات كثيرة من عمارة وفنون وعلوم ، ولاسيما أنها على ملتقى ثلاث قارات : آسيا وإفريقية وأوروبا .

الحرب السورية أدّت إلى تراجع الاستثمار الحكومي والخاص بنسبة ٩٠% تقريباً من الناتج المحلي، كما تزامن هذا التراجع مع ارتفاع في النفقات العسكرية الحكومية من خارج الموازنة إلى ١٣% من الناتج المحلي للعام ٢٠١٤ م .

http://scpr-syria.org/att/SCPR_Alienation_Violence_Report_2014_AR.pdf.

لم تكن سياسة اقتصاد الحرب التي أعلنتها الحكومة السورية في الاجتماع الأول للرئيس بشار الأسد مع حكومة وائل الحلقي في حزيران/يونيو ٢٠١٢م ، إلاّ إيذاناً بالانتقال إلى مستوى جديد اعترفت من خلاله الحكومة السورية بثقل الأزمة ، بعد أكثر من عام حاولت فيه التخفيف منها أو تجاهل آثارها. ففي ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٢م ، قال الرئيس الأسد للحكومة الجديدة : نحن نعيش كما قلت في خطابي أمام مجلس الشعب ، حالة حرب حقيقية بكل جوانبها ، وبكل ماتعني هذه الكلمة من معنى . وعندما نكون في حالة حرب ، فكل سياستنا وكل توجّهاتنا وكل القطاعات تكون موجّهة من أجل الانتصار في هذه الحرب وفي معاركها.

http://sana.sy/ara/2/2012/06/26/427790.htm

كيف عايش الشعب السوري اقتصاد الحرب :

مع نهاية العام ٢٠١٤م ، صنّف تقرير الأونروا ٨٢ % من الشعب السوري في فئة الفقراء ، وقال إن ٢,٩٦ مليون شخص فقدوا أعمالهم بسبب الحرب ، كما ارتفعت البطالة إلى نسبة ٥٧ % .

وبحسب تقرير المركز السوري لبحوث السياسات ، فإن ٨٧٧ ألف سوري أصبحوا فقراء بسبب العقوبات فقط ، وساهم في ذلك ارتفاع أسعار المشتقات النفطية بنسبة ٢٠٠ % . (تقرير: الأزمة السورية، ٢٠١٢)

أما في مجال الزراعة وقبل اندلاع الأزمة ، السورية كانت نسبة ٤٦% من السوريين يعيشون في الأرياف ، وهي أعلى نسبة على مستوى الشرق الأوسط ، وكان يعمل في الزراعة نحو ١٥% من العاملين. وشكّلت الزراعة في العام ٢٠١٠ نسبة ٢٧% من الناتج المحلي . وقد انخفض إنتاج الخضروات في حماة بسبب الأزمة بنسبة ٦٠%، فيما انخفض إنتاج زيت الزيتون في درعا ٤٠ % ، كما انخفض إنتاج

القمح من ٤ مليون طن سنوياً في سورية ، إلى نحو مليونَي طن في العام ٢٠١٣ م (Syrian Agriculture Sector Profile, 2013).

وقد أوفدت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمة المتحدة (الفاو) بعثة إلى سورية في العام ٢٠١٢، جالت في مختلف المناطق وخلصت إلى تقرير كشف أنّ خسائر الزراعة بلغت نحو ١,٨ مليار دولار، وأن ٣٠% من الأُسَر الريفية هجرت من منازلها ، وأن ٦٠% من الأُسَر السورية الريفية في ريف حمص وحماة ودرعا تقترض من الأقارب لتتمكّن من سدّ الرمق بعد ارتفاع أسعار المواد الغذائية والدجاج والحليب إلى نسبةٍ وصلت إلى ٣٠٠% .

كان من حصيلة هذه الآثار القاسية على السوريين ، كما هي الحال في اقتصاديات الحروب ، أن توجّهت الغالبية من السوريين ، سواء تحت سيطرة الحكومة أم الإرهابيين ، إلى الاقتصاد غير النظامي ، وبات ٨٠% من الذين بقوا في سورية بحاجة إلى المساعدة . (Regional Anaysis Syria 2014)

وقد ساهم في ذلك ارتفاع مؤشر الأسعار للمستهلك إلى أكثر من ٣٠٠% بحسب تقرير للمكتب المركزي للإحصاء التابع لرئاسة الحكومة السورية . (تقرير مؤشر الأسعار للمستهلك ، ٢٠١٣،)

ومع استفحال الغلاء والتضخّم والبطالة والنزوح ، أصبح عبء تكاليف المعيشة ثقيلاً على السوريين. وقد تزامن ذلك مع ارتفاع كبير في الأسعار حتى من قبل المؤسسات الحكومية أو التي تُديرها ، فقد ارتفعت أسعار الأسمدة والأدوية والاتصالات والوقود بنسبة فاقت ١٠٠%. في الوقت نفسه ، انتشرت عمليات الغش في نوعية السلع بشكل لم يسبق له مثل مع ضعف الرقابة ، رغم محاولات الحكومة فرض الرقابة الصارمة ، وقد صدر المرسوم التشريعي رقم ٢٧ للعام ٢٠١٣ م القاضي بتعديل مواد من قانون حماية المستهلك ، ونصَّ لأول مرة في سورية على نشر قوائم سوداء بأسماء الماركات والتجار المخالفين للمواصفات والأسعار .

وقد وصلت حالات غش المنتجات إلى الأدوية ، حيث حذّرت مصادر رسمية من انتشار أدوية منتهية الصلاحية ومزوّرة في الأسواق السورية ، وعبثاً حاولت السلطات الرسمية فرض السيطرة الكافية على الأسواق ، إلى درجة أنها دعت عموم الشعب إلى تشكيل لجان شعبية لفرض الرقابة على الأسواق والأفران ، ومنع تهريب الطحين والسلع في ظل هذا العجز الحكومي عن الرقابة أو إيجاد الحلول المطلوبة.

ومن أهم الإجراءات التي اتّبعها عموم الناس للتعامل مع اقتصاد الحرب ، عبر إجراءات فرضتها الضرورة ، فقد دعا رئيس اتحاد غرف التجارة السورية إلى ضرورة تغيير العادات الاستهلاكية وترشيد الاستهلاك والابتعاد عن مفهوم التخزين

والاستهلاك ، ضمن حدود الحاجة فقط (- الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون السوري، ٢٠١٣) ، وهكذا لجأ السوريون في العموم إلى تدبير شؤون حياتهم بطرق إبداعية ، بدأت بتغيير العادات الاستهلاكية وصولاً إلى بدائل بعضها قانوني وآخر مخالف للقانون . فقد اختفت الفواكه وكثير من الحاجات الضرورية من موائد السوريين ، أو بات تناولها شهرياً أو موسمياً بدلاً من تناولها يومياً. ودفع الغلاء كثيراً من السوريين، كما ذكرت وسائل الإعلام المحلية ، إلى استبدال اللحم أو الدجاج بمكعبات ماجي (بودرة الدجاج) والسمنة بالزيت .

ازداد الإقبال لشراء الفيتامينات من قبل السوريين لتعويض نقص التغذية، وقدّرت إحدى المجلات الاقتصادية في سورية ، أن تكلفة طبق السلطة أصبحت أغلى من كيلو دجاج ، وأنّ السوريين مهدّدون بالعزوف عن الخضار بعد اللحوم .

ومما ابتكره السوريون لمواجهة هذه الحالة ، هو توجّه الكثيرين حتى في المدن إلى زراعة الخضار على أسطح المنازل وتربية الدواجن في حدائق البيوت . لجأ السوريون بعد ارتفاع أسعار التبغ الذي تحدّده الحكومة ، إلى العودة إلى تدخين "دخان اللف" غير المُعبّأ ، كملاذ جديد للمدخنين الأقل تكلفة .

وقد قام بعض المزارعين بإيجاد حلول محلية لنقص الغاز المنزلي الذي يستعمله السوريون في الطبخ ، بالعودة إلى الطبخ على النار والحطب ، كما استطاع بعضهم في السويداء وريف طرطوس توليد الغاز من روث البقر عبر تقنيات هندسية بدائية .

المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة السورية :

بعد تفاقم الوضع السياسي في سورية ، نتجت عنه عدة نتائج أثرت على الوضع الداخلي وعلى دول الجوار ، كذلك اختلفت مواقف الدول العربية والغربية على حد سواء بين المساندة للإرهابيين من عدمها .

- الموقف الأردني :

اتسمت الدبلوماسية الأردنية منذ اندلاع الأزمة في سورية بنوع من الغموض والجدل تجاه النزاع الدائر في سورية ، في حين بقي القرار العلني لصانع القرار الرسمي متمثلاً بالحل السياسي لإنهاء الأزمة ، فقد أيد الأردن جميع القرارات الصادرة عن الجامعة العربية فيما يتعلق بالأزمة السورية وتحفظ على العقوبات الاقتصادية فقط .

الموقف العراقي :

أخذ النظام في العراق موقع وسطي بالأزمة السورية بين نظام الحكم في سورية وبين الإرهابيين ، من خلال دعوتها المتكررة إلى الحوار وإيجاد حل سياسي وسطي يرضي الطرفين .

- الموقف اللبناني :

انقسم فرقاء السياسة اللبنانية إزاء الدعوة إلى النأي بالنفس عن الصراع في سورية وتداعياته المحتملة إلى فريقين : فريق أخذ موقف النأي بالنفس والفريق الآخر أمر باتخاذ موقف من الأزمة في سورية كأمر تفرضه العوامل الأخلاقية والواقعية . (خالد وليد محمود، ٢٠١٣)

- الموقف التركي :

الأزمة في سورية تعد سلاحاً ذا حدين من المنظور السياسي التركي فالعلاقة التركية – السورية هي من أبرز إنجازات حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة عام ٢٠٠٢ م ، أي بعد أن كان البلد على شفير حرب عام ١٩٩٨ م ، تطورت العلاقة بينهما بعد اتفاق أضنة الموقع في نفس العام الذي أنهى احتضان سورية لحزب العمال الكردستاني . (خالد أبو حسون وآخرون، ٢٠١٢) وترى تركيا أن حل الأزمة يكون عبر المفاوضات تنتهي بوضع خطة واقعية قابلة للتطبيق وتُصر أنقرة على وضع جدول زمني .(أحمد إسحاق يوسف، ٢٠١٣)

- الموقف الإيراني :

إن التفاوت الذي بدا شكلياً بين إيران الرسمية والمعارضة الإصلاحية من تطورات الثورات في تونس ومصر وليبيا ، كان أكثر وضوحاً عند الحديث عن الأحداث في سورية ، فالنظام السياسي الإيراني يضع كل ثقته في الرئيس بشار الأسد ، ويقدم تفسيراً شبيهاً لما تقدمه الحكومة السورية من أن الحراك الداخلي قد يكون مشروعاً ، لكن هناك من يسيئ الاستفادة منه لتسوية حسابات مع النظام السوري ، تسوية الحسابات المرتبطة بالسياسة التي تنتهجها سورية ولا سيما المرتبطة منها بدعم المقاومة كحزب الله وحركة حماس والجهاد الإسلامي .(محجوب الزويري، ٢٠١٦)

- الموقف الروسي :

مع انطلاق الأزمة السورية كانت روسيا من أبرز داعمي الدولة السورية ، فقدمت الأسلحة والأجهزة والمعدات ، علاوة على تقديم الخبراء والمشرفين العسكريين والمساهمة في وضع الخطط العسكرية ، حيث تسعى روسيا من وراء تدخلها في الأزمة السورية من إعادة القطبية الثنائية للنظام الدولي بعدما انفردت به الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور ما يعرف بالأحادية القطبية .

- الدور الإسرائيلي في هذه المرحلة :

شهدت الساحة الإسرائيلية في ظل الأزمة في سورية تحليلات ومخاوف كبيرة من الانعكاسات السياسية والأمنية المحتمل حدوثها ، ففي ظل حالة الفوضى خشيت

تل أبيب من وصول جزء من الأسلحة السورية إلى أيادي فصائل تعتبرها اسرائيل معادية لها ، أو افتعال سورية لأزمة أو محاولة لنقل الصراع لداخلها مما يؤدي لخلط الأوراق الإقليمية وصرف النظر عن جرائم العدو الصهيوني في فلسطين . كما خشيت إسرائيل من إسقاط النظام السوري واستلام الحكم من قبل الإسلاميين ، مما يعني إمكانية تشكيل تحالف معادي لإسرائيل لجميع الدول المجاورة لإسرائيل وإحداث تحولات في المعادلات الإقليمية . وفي ظل تلك المخاوف حصلت إسرائيل وبدعم أمريكي على مكاسب كبيرة نتيجة تبعات الصراع السوري ، تتمثل بدخولها بقوة ضمن التحالفات الإقليمية ونزع مخزون سورية الكيماوي . كما أن الأزمة أدت لاستنزاف طرفي الصراع ، ومن حيث النتيجة شعرت القيادة الإسرائيلية بالارتياح التام بعد الثورات والتحولات الإقليمية لأن المجتمع الدولي أصبح أقل اهتماماً بالقضية الفلسطينية وأظهر اسرائيل كدولة ديمقراطية في المنطقة . (خالد الكالاج، ٢٠٢٠)

بعد خروج مصر والأردن من خط الصراع مع إسرائيل عقب توقيعهما اتفاقيات سلام ، بقيت سورية ضمن الصراع العربي الإسرائيلي الذي يُعد من أعقد وأطول أزمات الشرق الأوسط ، وجاءت الأزمة السورية لتضاف إلى الأزمات الإقليمية السابقة التي هزت المنطقة بأكملها ، وأصبحت الساحة السورية بمثابة حلبة صراع بين العديد من الأطراف الدولية المتنافسة في محاولة منها لحماية مصالحها وتجنب المخاطر المحتمل حدوثها عن الصراع . وتدرك إسرائيل قوة ارتباطات سورية الإقليمية وأذرعها الخارجية ، الأمر الذي جعل مسألة اتخاذ مواقف محددة إزاء الصراع السوري أو الانخراط فيه ليس بالأمر السهل . وفي ظل انحسار الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وضعف الموقف العربي في معالجة الأزمة السورية برزت إيران وتركيا كقوى إقليمية رئيسية في تحديد السيناريوهات المستقبلية للصراع ، وقد عبرت إسرائيل بشكل متكرر بأنها لن تلتزم بأي صراع بين الأطراف المتحاربة داخل سورية . ونتيجة الدور الإسرائيلي الخفي فقد حققت إسرائيل مكاسب كبيرة ، ولعبت دوراً في منع تغيير المعادلات العسكرية القائمة على الأرض أو إنهاء الصراع السوري في بدايته الأولى ، فإسرائيل تنظر للسلطة في سورية على أنها عدو ، ومن مصلحتها استنزاف المقدرات السورية ، والعمل على تغيير التحالفات في المنطقة من خلال محاولة إخراج سورية من محور المقاومة إلى محور الاعتدال بما يسهم بخفض طموحاتها السياسية وقبولها بالرؤية الإسرائيلية لمفاوضات الحل النهائي للصراع العربي الاسرائيلي .

كان هدف إسرائيل في ظل هذه الأزمة :

١- تراجع قوة وشعبية حركات المقاومة المدعومة من قبل سورية وعلى رأسها حزب الله الذي يعد محور المقاومة في المنطقة .
٢- إظهار إيران كعدو للعرب بدلاً من إسرائيل .
٣- إظهار إسرائيل كدولة ديمقراطية .

- دور الولايات المتحدة الأمريكية :

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية موقفاً مؤيداً للعصابات الإرهابية منذ بداية الأزمة السورية ، إلا أنها تراجعت شيئاً فشيئاً وظهر ذلك بعدم استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة العسكرية ضد سورية ، لكنها أخذت منحنى جديداً في محاربة الدولة السورية من خلال فرض العقوبات الاقتصادية عليها لتضعف روحها المعنوية وتقلل من صمود شعبها .

العقوبات الأميركية الصارمة : ما أن بدأت التظاهرات المناهضة للدولة السورية في مطلع عام ٢٠١١، حتى شدّدت الولايات المتحدة من العقوبات التي كانت قد فرضتها بالفعل منذ ثمانينيات القرن الماضي . يُعد برنامج العقوبات ، الذي يشرف عليه مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية (OFAC) ويتم تجديده منذ ذلك الحين ، واحدًا من أكثر العقوبات شمولية والتي فرضتها الولايات المتحدة ضد أي دولة . وبحسب وزارة الخزانة ، تهدف العقوبات إلى تغيير النظام في سورية وتعطيل قدرة الحكومة على مقاومة أعدائها .

تحظر العقوبات تصدير العديد من السلع وجميع الخدمات إلى سورية وإقامة أي استثمارات جديدة في البلاد. كما يُحظر على الأميركيين الدخول في معاملات تجارية ومالية مع المصرف التجاري السوري ، وهو البنك الرئيسي في سورية.

كما تجمد العقوبات ممتلكات الحكومة السورية والمئات من الشركات والأفراد ، بمن فيهم كبار المسؤولين في الحكومة السورية ، بالإضافة إلى رجال الأعمال السوريين ، حيث تم تضمين أسماء هؤلاء الأفراد في قائمة خاصة بالأشخاص والمواطنين المحظورين من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) ، وبذلك يُحظر على الأميركيين والمشاريع التي تدعمها المنظمات الأميركية القيام بأي عمل تجاري معهم. إذ تم إخطار المنظمات غير الحكومية العاملة مع السوريين بالتحقق من هذه الأسماء للتأكد من عدم وجود أي شخص يعملون معه أو يدفعون له مقابل الخدمات على تلك اللائحة.

تضمنت وثيقة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) على ما يلي : \ يمكن للمنظمات الأميركية غير الحكومية تقديم خدمات إلى سورية بهدف دعم المشاريع الإنسانية في سورية دون الحاجة إلى ترخيص محدد من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) لأن هذا النشاط يخضع للرخصة العامة رقم ١١ لمكتب

مراقبة الأصول الأجنبية \ . كما أوضح دليل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أنه يمكن للمنظمات الأميركية دعم أو حضور المؤتمرات خارج سورية والتي يحضرها المواطنون السوريون إذا ما ركزت تلك المؤتمرات على المواضيع المسموح بها ، مثل التعليم. (مكتب مراقبة الأصول الأجنبية)

- العقوبات الأوروبية :

تبنت أوروبا نهجاً مماثلاً للموقف الأميركي مع بعض الاختلافات. وكما هو الحال مع الولايات المتحدة ، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات في مطلع عام ٢٠١١، وقد قام بتحديث العقوبات عدة مرات منذ ذلك الحين .

لا تُعد عقوبات الاتحاد الأوروبي شاملة مقارنة مع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ، لكنها لا تزال واسعة النطاق وتشمل القيود التجارية والجزاءات المالية وحظر تصدير الأسلحة. فحتّى ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، تم استهداف ٢٧٠ شخصاً و٧٢ كياناً بموجب قرارات حظر السفر وتجميد الأصول . يعتبر فرض عقوبات الاتحاد الأوروبي أمراً معقداً بسبب الاختلافات بين الدول الـ ٢٨ الأعضاء حول كيفية تفسير مختلف القواعد والإجراءات.

عانت سورية قديماً من الاستعمار البريطاني والفرنسي وبالرغم من هذا كله بقيت سورية دولة لها مكانة على الساحة الإقليمية والدولية سواء من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية والحضارة ، وتلعب دوراً مهماً لا غنى عنه في الشرق الأوسط ، وتتمتع بنهضة اقتصادية جعلتها محل أطماع الدول الأوروبية والأمريكية .

دور الإعلام في الأزمات :

كان للإعلام أهمية كبيرة في مختلف الثورات والأزمات التي شهدتها بعض الدول العربية ضمن ما بات يسمى (الربيع العربي) وهو مصطلح أطلقه الإعلام الغربي على الأحداث التي جرت في المنطقة العربية

بدءاً من تونس ، حيث كانت صحيفة الاندبندنت البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح . وقد يكون لذلك علاقة بثورات الغرب عبر تاريخه التي تعرف هي أيضاً بثورات الربيع الأوروبي . (خزيم سالم الخزام الخالدي، ٢٠١١)

وقد عمل تطور الإعلام وانتشار الفضائيات وتطور تكنولوجيا الاتصالات على تطوير فكر المواطن وكان سبباً مهماً في انتشار الاحتجاجات في بعض الدول العربية ، وإسقاط العديد من الأنظمة فيها .

لذلك تأتي ضرورة وضع استراتيجيات إعلامية للإسهام في الاستعداد لمواجهة الأزمة والتعامل مع الأضرار الناتجة عنها وإبراز أهمية دور الإعلام في وضع السيناريوهات والخطط التي تهدف لاحتوائها واتخاذ قرارات التعامل مع الأزمة . ويلعب دوراً كبيراً بما يسهم في دعم الأمن والاستقرار ، كما يظهر دوره في إدارة

الأزمات التي قد تحدث في المجتمع . فالإعلام هو تزويد أفراد المجتمع بالمعلومات والأخبار الصادقة والحقائق اليقينية ، بهدف صنع وتكوين رأي عام وثقافة موضوعية تعبر عن القيم الإيجابية لأفراد المجتمع واتجاهاتهم وآرائهم ليسهم ذلك في تحقيق التنمية البشرية والأمن .(عادل عبد الجواد الكردوسي، ٢٠٠٧)

خلال الأزمة والحرب على سورية ظهرت وسائل إعلام متنوعة منها من ساند الحرب ضد سورية ، فاختلفت الأطراف في نقل الحدث ، بحسب الموقف السياسي لناقل الحدث (مع الدولة أو ضد الدولة) ، الأمر الذي أسهم في انتشار الوقائع والأحداث على وسائل التواصل الاجتماعي على تغيير التوجهات لدى مختلف طوائف الشعب السوري ، فأدى ذلك إلى الانقسام الداخلي . (جورج قرم، ٢٠١١)

المبحث الثالث : سورية بعد الانتصار على الإرهاب

يمكن القول إن سورية قد انتصرت في الحرب الإرهابية عليها ولكن لم تنته بعد وقد أصبحنا بحاجة ماسة لتطبيق خطة تعافٍ وإنعاش على جميع الأصعدة ، ليس فقط كي نعوض الأضرار والخسائر لجميع الأطراف المعنية ، بل من أجل استدراك وتعويض جميع ما فاتنا من مسيرة الإصلاح والتطوير التي كنّا نخطوها خلال السنوات السابقة للأزمة ، ولا شك في أنّ هذا يتطلب إعداد استراتيجية شاملة لإعادة إعمار سورية متضمنة البنى المعمارية والبنى الاقتصادية وحتى الاجتماعية من قبل إدارة متخصصة تعمل ضمن إطار بيئة تشريعية وقانونية سليمة ، تتناسب وتنسجم مع دستور البلاد المتفق عليه ، بحيث تستطيع مواجهة تحديات الفترة القادمة بكل أبعادها ، وخصوصاً التحديات المالية المتمثلة بإيجاد المصادر التمويلية اللازمة لنجاح الاستراتيجية المنشودة. وتكمن خطورة هذه التحديات في القرارات المالية وأسلوب اختيار كل مصدر تمويلي ، بحيث يجب أن ينسجم مع مشاريع استراتيجية إعادة الإعمار الشاملة لبناء سورية ذات الاكتفاء الذاتي من جديد ، ويحافظ على ثقافتنا وهويتنا ويعمل على تقوية وبناء المجتمع ، وتزيد من فاعليته وتكامله.

شهدت سورية منذ سنة ٢٠١١ م حرباً كونية ظالمة ومدمرة استهدف الحجر والشجر والبشر، أسفرت عن دمار إنساني واجتماعي واقتصادي كبير، وما زالت الحرب تعطل بشكل كبير إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتعيق النشاط الاقتصادي ، ويتواصل الضرر المادي ، وتراجع تأمين الغذاء والخدمات الصحية ، وتنامي البطالة والفقر وتراجع تقديم الخدمات العامة ذات التأثير الكبير على مجمل السكان.

ومن أهم الخسائر الكبيرة التي مُني بها الاقتصاد السوري خلال سنوات الحرب هي:

١- خسارة أكثر من ٤٠ % من أصول رأس المال نتيجة الدمار وتهريب المصانع السورية إلى تركيا وغيرها من دول الجوار .

٢- انكماش الاقتصاد السوري بنسبة تزيد عن ٣٠- ٤٥ % .
٣- خسارة نحو مليون فرصة عمل .
٤- ارتفاع معدل التضخم إلى مستوى ما بين ٧٠ – ٨٠ % .
٥- تراجع سعر صرف الليرة من ٥٠ ليرة سورية لكل دولار إلى نحو ٣٥٠٠ ليرة سورية لكل دولار.
٦- هجرة رؤوس الأموال ، وشملت هذه الهجرة نقل الحسابات المصرفية للمواطنين السوريين إلى لبنان ومصر والأردن وتركيا والإمارات .

ما جرى في سورية مؤامرة كبرى وحرب ظالمة تستهدف التقدم والتطور الذي حققته سورية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة ، وذلك من خلال الانفتاح الاقتصادي والتطوير والتحديث وتعزيز قدرات الاقتصاد ، وزيادة معدلات النمو وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة دوره الوطني وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار .

أولاً – خسائر الحرب على سورية :

تزايدت مشكلات الاقتصاد الكلي في سورية تعقيداً يوماً بعد يوم جراء استمرار الحرب وشدتها. وتشير التقديرات إلى مواصلة تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٨ م ففي عام ٢٠١٦ م وحده تراجع الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٤ % بسبب الدمار الذي لحق مراكز أساسية للنشاط الاقتصادي في سورية في حلب والجزيرة السورية وإدلب ، وفي ظل استمرار تراجع إنتاج النفط والغاز والنشاط غير النفطي ، ومن المرجح أن يظل التضخم شديد الارتفاع عند حوالي ٢٥ % في عام ٢٠٢١ م بسبب استمرار تذبذب أسعار الصرف لليرة السورية وعرقلة حركة التجارة ، يُتوقع أيضاً أن يظل عجز الحساب الجاري والعجز في الموازنة العامة كبيرين ، عند مستويات عام ٢٠١٥ م إن لم تكن أعلى في عام ٢٠١٠ م وصل الناتج المحلي السوري إلى حوالي ٦٠ مليار دولار بحسب البيانات الرسمية ، مقابل /٨٠/ مليار دولار من الخسائر في نهاية العام ٢٠١٢ م بحسب خبراء الاقتصاد ، إلا أن المركز السوري لبحوث السياسات ، التابع للجمعية السورية للثقافة والمعرفة ، كان أقل تشاؤماً ، وقدر حجم الخسائر في السنتين ٢٠١١ - ٢٠١٢ م بنحو /٥٠/ مليار دولار فقط .

وتوزعت هذه الخسائر بين ٥٠ % من الناتج المحلي الإجمالي ونحو ٤٣ % خسائر في مخزون رأس المال و٧ % خسائر أخرى ، ووصفت الدراسة هذه الخسائر بأنها كبيرة جداً مقارنة بالخسائر التي نجمت عن النزاعات الداخلية في دول أخرى ، ليرتفع العجز التراكمي لميزان المدفوعات إلى ١٦ مليار دولار، حيث كان يُمول هذا العجز من صافي الاحتياطي من العملات الأجنبية ، الذي سجل انخفاضاً كبيراً من

١٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠ م إلى حوالي ملياري دولار فقط مع نهاية العام ٢٠١٢ م بحسب الخبراء المتابعين ، بينما وصلت حسب البيانات الرسمية إلى /٤/ مليارات دولار .

خسارة عائدات الاستيراد والتصدير، وانخفاض ضخ الموارد نتيجة تراجع إنتاج وتصدير النفط ، وانتشار ثقافة التهرب الضريبي ، ككفة ميزان أولى ، تضعها في مقابل كفة ثانية ، هي زخم التحويلات المالية إلى الداخل السوري ، والتي تتم ترجمتها سرياً من قبل المواطنين بشراء عملات صعبة لضمان مدخراتهم من السوق السوداء ، يشرح ارتباط الليرة حتى الآن بهيكلية الاقتصاد السوري الفعلي ، ويوضح أيضاً أن سعر الصرف ليس إلا عملية مضاربة وتأرجحاً بين العرض والطلب. لعل الأذى الأكبر الذي تعرضت له سورية خلال سنوات الحرب كان بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض عليها، وخصوصاً مقاطعة المصارف للعمليات التجارية مع سورية ، الذي كان يُعد حتى عام ٢٠١١ م من البلدان المكتفية ذاتياً في معظم ما يحتاجه السكان ، بالرغم من أن مقومات وركائز هذا الاقتصاد لم تكن قائمة على حوامل خارجية ، باستثناء بعض عمليات التصدير.

تحولت سورية بعد خمس سنوات من الحرب من بلد مصدّر إلى بلد مستورد ، شكلت المدن الصناعية في كل من حلب وحمص وريف دمشق أهدافاً استراتيجية لعمليات التخريب المباشرة أو غير المباشرة من قبل الإرهابيين وتعرضت إمّا للسرقة والنهب والحرق بشكل كامل كما حصل في حلب ، أو أنها عانت من الحصار وانقطاع الطرقات ومخاطر العمل فتوقفت ، أو أنها كانت متاخمة لمواقع اشتباك مع المسلحين ، مما اضطرها أيضاً للتوقف ، فاتجهت الصناعة بعدها إلى استراتيجية المشاغل والورشات الصغيرة ، لكن هذه المشاغل بطاقتها الإنتاجية الصغيرة لا تستطيع خفض التكاليف بتوزيع أجور عمالها على حجم العمل ما يؤدي لارتفاع الأسعار تلقائياً ، كما أنها لا تغطي حاجة السوق من المنتجات كافة التي تحتاج إلى مصانع حقيقية لتوفيرها .

وقد تأثرت الصناعة بشكل مباشر بتقطع الأوصال بين المحافظات والمدن ، أيضاً خسارة المواد الأولية التي يؤمنها قطاع الزراعة لتلك الصناعات ، كانت سورية تمتلك مخزوناً استراتيجياً من القمح (نوعية جيدة جداً) يكفيها لسنتين حتى لو توقف الإنتاج الزراعي بالكامل ، إلا أن حرق المحاصيل والسيطرة على صوامع الحبوب التابعة للدولة في ادلب ودير الزور، من قبل الميليشيات المسلحة ، حوّل سورية إلى مستورد للقمح . ولم يكن محصول القطن السوري أفضل حظاً ، بالرغم من الاكتفاء المحلي من المحصول ، إلّا أن خسارة معامل حلب وصعوبة نقله من القرى المنتجة إلى معامل التصنيع ، كلّف الدولة والفلاحين خسارة مضاعفة ، حيث ارتفعت تكلفة

النقل نحو ٢٠٠ % حتى على الطرقات الآمنة نسبياً. لقد تسبب الخراب في القطاع الصناعي بخنق الحركة التجارية ، وشل الاقتصاد نتيجة العقوبات على التحويلات المالية ونقل الحسابات المصرفية لتسديد ثمن البضائع ، لتنحصر العملية التجارية بعدة دول متعاونة ، كالعراق وإيران والصين وروسيا .

ثانياً – حجم الخسائر في سورية تزايد منذ اليوم الأول للحرب:

تزايد حجم خسائر الحرب الظالمة على سورية بدأ منذ اليوم الأول للحرب ، حيث كانت الخسائر لا تزال في بدايتها ولكن لا يستهان بها ، حيث تعطلت وسائل الإنتاج والمواصلات والخدمات في مناطق الاضطرابات الأولى والمناطق المرتبطة معها .

قدر البنك الدولي في تقرير له في (١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٧) بعنوان : (خسائر الحرب : التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سورية)، بأن الحرب تسببت بخسائر في إجمالي الناتج المحلي قيمته /٢٢٦/ مليار دولار، أي أربعة أضعاف إجمالي الناتج عام ٢٠١٠ م. في حين تُقدّر بعض الدراسات أن حجم الخسائر الإجمالية للحرب على سورية بنحو / ١١٧٠ / مليار دولار نتيجة الحرب والعقوبات الاقتصادية والاعتداءات الإرهابية على جميع القطاعات الاقتصادية ، واختلاف التقدير يعود لسببين :

الأول : قيمة الخسائر في القطاعات كافة .

الثاني : ما يتطلبه إعادة الإعمار من جهد ومبالغ إضافية.

اجتماع هذان الأمران لإعطاء الصورة الحقيقية لحجم وتكاليف خسائر الحرب على سورية .

يمكن تحديد الخسائر في القطاعات الآتية :

١- خسائر القطاع السكني والعمراني :

دمرت الحرب المساكن و البنى التحتية للمدن لأنها كانت أرض المعركة الأساسية ضد الإرهاب والتي استغلتها الجماعات الإرهابية للتحصن فيها وأخذ المدنيين فيها كدروع بشرية الأمر الذي أضطر الجيش والقوى الأمنية لإخراجهم بالقوة مما أدى لأضرار غير مسبوقة بهذه المدن والبنى التحتية فيها، إضافة إلى خروجها من الخدمة العقارية ، الأمر الذي رفع خسائر سورية إلى ما يقارب ٢٠٠ مليار دولار دمار فقط ، ولو أردنا أن نعيد الحالة العقارية إلى ما كانت عليه بإعادة بناء المدمر وإصلاح المدمر بشكل جزئي وإعادة البنى التحتية لاحتجنا إلى ما يزيد عن ٣٠٠ مليار دولار كحد أدنى لبناء المدن البديلة عن المدمرة . بالإضافة إلى ما تكبدتهُ الدولة من نفقات وأعباء لتأمين مراكز إيواء للمهجرين من تلك المناطق والذي وصل في حده الأدنى إلى ما يزيد عن ٣ مليارات دولار .

٢- خسائر القطاع الصناعي :

يحتل القطاع الصناعي المرتبة الثانية من حيث الدمار الذي أفرزته الحرب بعد خسائر القطاع السكني والعمراني . إن ٦٧ % من قدرة سورية الصناعية قد تم تدميرها بشكل كامل سواء من خلال استهداف المسلحين للمعامل و من خلال حالات السرقة للمعامل ومستلزمات الإنتاج إضافة إلى فوات المنفعة الذي عانى منه قطاع الصناعة السوري فيما لو استمر بالإنتاج ولم يتوقف خلال هذه الحرب.

٣- خسائر القطاع الزراعي :

أدّى قطّاع الزراعة خلال الحرب على سورية دوراً مهماً للغاية في المحافظة على الحدّ الأدنى من معيشة مئات آلاف الأسر التي تعتمد اقتصادياً على القطّاع الزراعيّ ، ورغم التقلبات الموسمية الكبيرة التي تتصف بها الزراعة في سورية ، واعتمادها على الظروف المناخية إلا أنها ضمنت نوعاً من استدامة تأمين الغذاء للسكان خلال الحرب ، شهد الإنتاج الزراعيّ تدهوراً بشقّيه النباتيّ والحيوانيّ ، وتراجع الناتج المحليّ للزراعة بنسبة ٨٠ % .

أدى تراجع الإنتاج الزراعيّ إلى زيادة مستوردات سورية من الغذاء لسدّ الفجوة في الأمن الغذائيّ ، وخصوصاً القمح والسكر والدقيق ، وزاد التدهور في الإنتاج الزراعيّ من تضخّم الأسعار ، مما تسبّب في تراجع تأمين الغذاء للسكان في المناطق التي شهدت تنامياً كبيراً في أعداد الأسر الفقيرة .

٤- خسائر القطاع السياحي :

نتيجة للحرب الكونية الظالمة على سورية تم تدمير عدد كبير من الفنادق والمعالم والمنشآت السياحية والأوابد الأثرية المهمة في سورية ، وهي على قلة ما كانت تدره على الدولة من ناتج فقد تم استهدافها بطريقة عملية قائمة على التدمير حولت سورية إلى بلد غير مناسب سياحياً تجعل مجرد التفكير بالقدوم إليه مخاطرة لا تحمد عقباها ، وقد يستمر هذا الوضع لسنوات طويلة حتى بعد انتهاء الحرب.

٥- خسائر القطاعات الخدمية :

تشمل القطاعات الخدمية قطاع النقل والطرق والجسور ومحطات الكهرباء والماء والصرف الصحي والخدمات العامة ، وتقدر الخسائر في هذه القطاعات نحو /٩/ مليارات دولار وتندمج الخسائر هنا مع فوات المنفعة لعدم إمكانية فصل الأمرين عن بعضهما خصوصاً أن أغلبية هذه الخدمات كانت شبه مجانية بالنسبة للمواطن ، ويحتاج إعادة تأهيل هذه الخدمات للعودة إلى ما كانت عليه إلى ما يزيد عن ١٥ مليار دولار تتضمن إعادة البنى التحتية الطرقية والجسور والكهرباء والماء والهاتف إضافة إلى النظرة المستقبلية لهذه الخدمات .

٦- خسائر قطّاع النقل :

أشارت وزارة النقل إلى انخفاض كبير في مؤشر كمية البضائع المنقولة عبر السكك الحديدية السورية ، إذ لم تحدث أية عمليات نقل بضائع إلى خارج القطر، كما بيّنت الوزارة أن هناك تراجعاً في النقل الجوي ، لكن حركة الطيران الداخليّ على متن طائرات مؤسّسة الطيران العربية السورية .

٧- خسائر قطاع الكهرباء :

تعد الخسائر في قطاع الكهرباء الأكبر لما له من تأثير في القطاع الصناعي والزراعي والقطاعات الأخرى كافة ، وإعادة تأهليها هو التحدي الأخطر والذي يجب أن يكون في المرحلة الأولى ، ويذكر أن ما دفعه السوريون من تكاليف لتأمين الكهرباء البديلة (بطاريات - ليدات - مولدات ...) وصل إلى رقم مقداره ٤ مليارات دولار لتصل الخسائر إلى ٢٨ مليار دولار .

كانت الاعتداءات على خطوط نقل الغاز لمحطات توليد الكهرباء هي السبب الرئيس وراء انقطاع التيار الكهربائي في سورية ، وتقدر الأضرار التي لحقت بالاقتصاد السوري نتيجة انقطاع التيار الكهربائيّ بنحو/ ٢,٢/ مليار دولارٍ أميركيّ .

٨- خسائر قطاع النفط :

منذ بداية الحرب ، غادرت /١٤/ شركة نفطية الأراضي السورية ، كانت تنتج نحو /١٠٠/ ألف برميل يومياً ، إلى جانب /٧/ ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي ، وبدت الحكومة السورية مضطرة للاستجابة إلى شروط شركات نفط بديلة رفعت سقف الابتزاز والمساومة ، وبكفاءة أقل بكثير من سابقاتها ، ومن اللافت أن أثر العقوبات الأميركية المباشر في قطاع النفط ومشتقاته محدود ، بفضل الاعتماد على الشركات الأوروبية ، غير أن أثرها اتضح عندما لجأت الولايات المتحدة إلى معاقبة الشركات الأوروبية وغيرها ، التي تعتمد على تقانة أو تكنولوجيا أميركية متطورة ، في حال ارتباطها بعلاقات تجارية مع الحكومة السورية فأتت العقوبات الأوروبية لتجعل من سورية دولة مستوردة للنفط ومع سيطرة المجموعات الإرهابية على آبارها .

٩- خسائر القطاع المصرفي :

يعد القطاع المصرفي من أشد القطاعات تأثراً بالحرب على سورية لأسباب عديدة أهمها :

أ- خروج عدد كبير من فروع المصارف العامة والخاصة عن الخدمة وتوقفت عن أداء خدماتها للمتعاملين في مناطق التوتر

ب- توقف المصارف عن الغاية الأساسية التي أنشئت من أجلها وهي إقراض المتعاملين منذ بداية الحرب لاعتبارات كثيرة أهمها عدم وجود الضمانات في ظل المتغيرات الأمنية وتغير سعر الصرف .

هذه الظروف أدت إلى خسائر غير مسبوقة في القطاع المصرفي وصلت وحسب الإحصاءات إلى ما يزيد عن /٩/ مليارات دولار، تشمل الديون المتعثرة والخسائر المصرفية الداخلية والخارجية نتيجة العقوبات الاقتصادية .

١٠- خسائر الليرة السورية :

مرت الليرة السورية في عدة مراحل أثناء انخفاض سعرها خلال سنوات الحرب سلجت في السنة الأولى انخفاضاً من /٤٨/ ليرة إلى /٦٠/ ليرة ، وفي السنة الثانية من /٦٠/ إلى /٨٥/ ليرة ، لتتابع في السنة الثالثة من /٨٥/ إلى /١٥٠/ ليرة ، وفي الرابعة انخفضت من /١٥٠/ إلى /١٩٠/ ليرة ، كما انخفضت في الخامسة من /١٩٠/ ليرة إلى /٣٠٠/ ليرة ومع بداية السنة السادسة انخفضت من /٣٠٠/ ليرة إلى /٤٤٠/ ليرة ، ونلاحظ أن نسبة التدهور كانت أقل من ١٠٠ % نسبة لسعر الصرف في السوق السوداء مع كل انخفاض ، وليبلغ سعر الصرف حالياً إلى نحو/ ٣٥٠٠ / ليرة سورية .

١١- خسائر قطاع التجارة :

واجه قطّاع التجارة عقبات كبيرة منذ بداية الحرب ولازال ، انعكست آثارها السلبية بارتفاع الأسعار بمعدّلٍ تجاوز خمس مرّاتٍ في المحافظات الآمنة أو شبة الآمنة ، وبمعدّل /٥٠/ ضعفاً في المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون وبكمياتٍ كبيرة من البضائع ، إضافة إلى العقوبات المفروضة على الحركة التجارية الخاصّة بالمؤسّسات الحكومية .(مصطفى العبد الله الكفري، ٢٠١٨)

النتـــائج :

١- كانت نتائج الحرب كارثية ، خرجت العديد من المحافظات عن سيطرة الحكومة كلياً أو جزئياً ، مثل الرقة وإدلب وبعض مناطق حلب ودير الزور وريف حمص والحسكة ، ظهرت اقتصادات الحرب بشكل أكثر وضوحاً بالاعتماد على اقتصادات غير شرعية في بعض الحالات. فقد رصد المركز السوري لبحوث السياسات ظهور اقتصادات العنف في سورية ، تجلّت في العديد من الظواهر، كممارسة القتل أو الإهانة أو الإيذاء للسوري الآخر، وتوسّع ظواهر الاتجار بالإنسان والسلاح والمخدرات والخطف لقاء فدية.

٢- دمرت البنى التحتية ، ٧٠ % من محطات الكهرباء وخطوط إمداد الوقود توقفت عن الخدمة بسبب الحرب حسب بيانات وزارة الطاقة عام ٢٠١٩ م ، ثلث عدد المدارس تدمرت أو استولت عليها المجموعات الإرهابية ، وفق إفادة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف ، ٧٠ % من العاملين في مجال الرعاية الصحية تركوا سورية خلال سنوات النزاع ، ودُمر أو تضرر أكثر من ٥٠ % من البنى التحتية الصحية .

٣- أدت الحرب في سورية إلى تدمير ٢٩٠ موقع أثري ، وحدوث تصدعات في أكثر من ١٠٠ موقع آخر ، ومحو ٢٤ موقع بالكامل ، وقد تعرضت خمسة من مواقع التراث العالمي الستة في سورية التي تشرف عليها اليونسكو لأضرار بليغة ومنها : \ مدينة حلب القديمة – قلعة الحصن \ بالإضافة لنهب العديد من المواقع الأثرية كما حصل في تدمر .(وزارة السياحة – مديرية الآثار والمتاحف)

٤- ٤٤٢ مليار دولار إجمالي الخسائر المالية التي مُني بها الاقتصاد السوري وفق تقديرات لتقرير نشرته الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠ م .

٥- ظهرت في دير الزور والرقة اقتصادات تعتمد على الاستيلاء على آبار النفط وتكريرها محلياً وبيعها.

٦- النظام المالي في سورية غير قادر على تمويل ما دمرته سنوات الأزمة ، وأنه لا بد من البحث عن مصادر تمويل خارجية إلى جانب مصادر التمويل المحلية التي تحتاج إلى إعادة هيكلة تتناسب مع المتطلبات المرحلية ، بالإضافة لاتخاذ الإجراءات التي تدعم خطوات التحرير المالي والانفتاح على الأسواق العالمية ، وجذب المستثمرين بشكل مدروس .

٧- إن لإسرائيل دوراً خفياً في تحريك الصراع داخل سورية .

٨- محاصرة سورية بالعديد من العقوبات من أجل إضعافها ، أدى غلى خسائر اقتصادية تقدر بـ ٥٣٠ مليار دولار .

المصادر :

١- أحمد إسحاق يوسف ، مواقف الأطراف الرئيسية في الأزمة السورية قبيل مفاوضات جنيف ، مأخوذة من الموقع الإلكتروني http://aa.com.tr/ar

٢- تقرير مؤشر الأسعار للمستهلك عن شهر آذار/مارس ٢٠١٣، المكتب المركزي للإحصاء .

٣- جورج قرم ، دور الإعلام والمثقفين العرب في تحويل الثورات إلى فتن دينية ومذهبية ، مقال منشور في جريدة السفير اللبنانية ، العدد ١٢٠١٧ ، عام ٢٠١١م .

٤- خالد الكالاج . الدور الإسرائيلي الخفي للصراع في سورية ومكاسبه الاستثنائية ، ٢٠٢٠ م .

١. خالد وليد محمود ، نيروز ساتيك ، الأزمة السورية : قراءة في مواقف الدول المجاورة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٣ م .

٢. خالد أبو حسون وآخرون . التحول التركي تجاه المنطقة العربية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، ط١ ، عام ٢٠١٢م .

٣. خزيم سالم الخزام الخالدي ، التغطية الإعلامية للأزمة السورية ، جامعة مصراتة ، مجلة كلية الفنون والإعلام – السنة ٤ ، العدد ٧ ، عام ٢٠١٩ .

٤. عادل عبد الجواد الكردوسي ، دور الإعلام في إدارة الأزمات ، مجلة الأمن والحياة ، العدد ٣١٨ ، ٢٠٠٧ م.

٥. محمد صدام . الأزمة الدولية وطرائق إدارتها ، دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية – الأمريكية ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ م \ دراسة حالة ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٧ م .

٦. محجوب الزويري ، إيران الثورة والثورات العربية : ملاحظات بشأن السياسة الخارجية لإيران ومآلاتها ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، عام ٢٠١٦ م .

٧. مصطفى العبد الله الكفري ، خسائر الاقتصاد السوري نتيجة الحرب الكونية الظالمة ، مجلة الفكر السياسي ، المجلد ١٩ ، العدد ٦٦ ، عام ٢٠١٨ م .

٨. مقالة بقلم مديرة قسم الشباب والجامعات في بلدنا نيوز ، أسد الرئاسة قائد مسيرة الاصلاح والتطوير ، ٢٠٢١م

٩. https://www.baladna-news.com/2199

١٠. مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية (OFAC) .

١١. ١٤- هشام الهبيشان (كاتب وناشط سياسي أردني) ، هكذا كانت الجمهورية العربية السورية قبل عام ٢٠١١ م ، عن تقرير الشبكة الاقتصادية ، صحيفة رأي اليوم ، عام ٢٠١٥ م .

١٢. ١٥- الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون السوري الأخبار الاقتصادية .هيئة التخطيط : مقاربة الحكومة للدعم.. سلة استهلاكية وأخرى إنتاجية ، ٢٠١٣ م من الموقع الإلكتروني :

13. http://www.rtv.gov.sy/index.php?d=100003&id=126627

١٤. ١٦- وزارة السياحة – مديرية الآثار والمتاحف .

١٥. المراجع الأجنبية :

16. 1-Syrian Agriculture Sector Profile, The Syria Report, 2013 , p28.

17. 2-Regional Anaysis Syria 2014, SNAP: Impact of the conflict on Syrian economy and livelihoods,p16.

١٨. المواقع الإلكترونية :

19. 1-http://scpr-syria.org/att/SCPR_Alienation_Violence_Report_2014_AR.pdf.

20. 2- http://sana.sy/ara/2/2012/06/26/427790.htm